الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

29 **ربيع ثانى** 1437 –8 **فبراير** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

حقوق الإنسان: مكاتب العُمد غير لائقة!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160208/Con20160208823449.htm

محمد سميح (مكة المكرمة)

عتبرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، أن وجود مكاتب عمد الأحياء على الأرصفة وتحت الكباري لا يليق بمهنتهم، ويضعف مكانتهم والدور الذي يقومون به في المجتمع.

وقالت على لسان المشرف العام لفرع منطقة مكة سليمان الزايدي لـ«عكاظ»، إن هذه المكاتب تحتاج إلى لفتة واهتمام وإيجاد مقرات رسمية تتوازى مع مكانة العمدة الاجتماعية، إذ إن كل عمدة يعتبر وجيها في الحي الذي يعيش فيه وبالتالي يجب الاهتمام به من قبل الأمانات والبلديات وتخصيص أراض لمكاتبهم حتى يستقبلون المواطنين وأصحاب الحاجة في مكان لائق.

وأردف: «العمد الآن لديهم موظفون وسجلات رسمية، لذلك يجب أن لا تكون مكاتبهم غير مهيأة بما يكفي لحفظ الأوراق الرسمية واستقبال المواطنين».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

الفالح: استراتيجية لـ"الصحة" من 5 محاور لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13851539

الرياض - هليل البقمي

قال وزير الصحة المهندس خالد الفالح خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية لندوة دور القطاع الصحي في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي أقيمت بالتعاون بين المجلس الصحي السعودي والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد: «إننا نحن العاملين في القطاع الصحي لن نجعل بيننا مكاناً لمن لا يلتزم دائماً بأعلى معايير النزاهة والأمانة، وسنقف في وجه أي تهاون أو تفريط في الأمانة بكل حزم وصرامة».

وتعهد الفالح أن وزارته «لن تسمح لأحد من ضعاف الأنفس بأن يقوض الجهد والعرق الذي يبذله آلاف العاملين المخلصين في وزارة الصحة، ويشوه تلك الصورة الرائعة التي ترسمها جهودهم الخيرة»، لافتاً إلى أن استراتيجية الوزارة في مكافحة الفساد تشمل خمسة محاور، هي: الوقاية من خلال التوعية بمجالات تضارب المصالح والممارسات المنافية للأمانة، وتحديد أعراضها للتمكن من اكتشافها المبكر، والإنذار من خلال ما يطلق عليه عالمياً «إطلاق الصافرة» بتوفير قنوات التبليغ، ليتاح لكل من يرى خللاً أن يطلق الصافرة للتنبيه إليها، مع ضمان السرية للمبلغ بل والتشجيع والتقدير والمكافآت له أيضاً. وأضاف الفالح أن ثالث هذه المحاور يتعلق ببناء نظم جميع أنواع العمل في الوزارة بطريقة توفر الشفافية ولا تتيح مجالاً لوقوع حالات الفساد، إضافة إلى محور لتقوية نظم المراقبة وأساليب التحري والتدقيق وآليات الرفع عن المخالفات بما في ذلك تطبيق العقوبات النظامية والقانونية تجاهها، وأخيراً بناء الشراكات مع جهات مثل الهيئة العامة لمكافحة الفساد والجهات الرقابية الأخرى لمحاربة الفساد بجميع أشكاله.

3200 شهادة مزورة

وأشار الأمين العام لهيئة التخصصات الصحية الدكتور عبدالعزيز الصايغ إلى أن تاريخ الهيئة مع التأكد من صحة المؤهلات بدأت منذ بداية التصنيف بجهود ذاتية، وتطورت إلى الاستعانة بشركات عالمية، ونستطيع من خلالها التأكد من صحة الشهادة، وإذا كانت المنشأة التي منحتها لا تزال قائمة أم أغلقت.

وأفاد بأنه تم الكشف عن 3200 شهادة مزورة من بين 541 ألف ممارس صحي في السعودية، مشيراً إلى أنها لا تمثل 1 في المئة من مجموع العاملين، وعلى رغم تدني النسبة إلا أننا لا نقلل من خطورتها.

النسب المالية للأطباء «حساسة»

من جهته، أقر المدير التنفيذي للتراخيص بقطاع الدواء بالهيئة العامة للغذاء والدواء الدكتور هاجد بن هاجد بخطورة بيع المضادات الحيوية في الصيدليات من دون وصفة طبية وقال: «بيع المضادات الحيوية داخل السعودية تعتبر ممارسة خطرة، معتبراً أن الطريقة المستخدمة لصرفها مسيئة. وأضاف ابن هاجد في ما يتعلق بحصول الأطباء والصيادلة على نسب مالية من بيع الأدوية: «إن هذه الموضوع ممارسة حساسة، ولا ترتبط بأخلاقيات، وأعتقد بأن دور نزاهة أو أحد أدوارها الحد من ذلك، وهذه القضية تحتاج إلى نظام صارم»، مضيفاً: «أن هناك خطراً أكبر من الإفراط في بيع الأدوية يتمثل في تعريض المريض لأشعة ليس بحاجة إليها أو جراحة ليس لها داع». وحول نفاد الأدوية من الأسواق عزا ذلك إلى أسباب عدة، منها إغلاق المصانع في العالم، وأخرى تتمثل في الوكلاء، بانتقال الأدوية من وكيل إلى آخر، ولدى الهيئة نظام واضح لحل هذه الإشكالية».

وأكّد أن هناك تنسيقاً مستمراً مع جهات حكومية في مجالات التفتيش والرقابة والضبط، إذ إن هناك تواصلاً مع البلدية للتفتيش، ووزارة الداخلية، والجمارك، وهيئة التحقيق والادعاء العام، والمباحث الإدارية. مبيناً أنه لا يمكن أن يدخل أي جهاز طبي إلى السعودية إلا بعد تسجيله. مضيفاً: «ويقتصر دور الهيئة على تقييم الأجهزة، أما الشراء فليس من اختصاصها، وهناك أجهزة سحبت من البلاد لمخالفتها الاشتراطات».

نائب رئيس «نزاهة»: لا تنازع بين الهيئة وجهات حكومية

< حول علاقة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) مع القطاعات الحكومية، وما أثير أخيراً من تصريحات بينها وبين وزارة العدل، نفى نائب رئيس «نزاهة» لقطاع حماية النزاهة الدكتور عبدالله العبدالقادر أن يكون هناك تنازع اختصاصات، لافتاً إلى وجود اجتهادات معينة، ونحرص على ضم جميع الجبهات والآراء في منظومة واحدة تخدم المصلحة العامة وتتوافق مع مصلحة المواطن. وأضاف أن «نزاهة تحرص على توثيق العمل الجماعي في جميع أجهزة الدولة، سواء أكانت الصحة أم العدل أم شؤون الإسكان والبلديات»، معتبراً أنها عامل مساعد يدفع الجميع إلى التحلي بالأمانة والمسؤولية ومحاسبة النفس وتعزيز القيم حتى تتحول إلى سلوك. ولفت إلى أن دخول المرأة إلى العمل في «نزاهة» سيتم خلال العام الحالي.

"الهيئة" ومواطن يتناوبان على "تعنيف" فتاة في الشارع!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13851537

الرياض –عيسى الشاماني وسعد الغشام
ضجت الأوساط الاجتماعية في السعودية أمس بعراك مثير بين ثلاثة أطراف، هم أعضاء في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وشاب، وفتاة، في مشهد أثار الجدل والغضب، وسط تعهد «الهيئة» بالتقصي والتحقيق في القضية.
ووثق التسجيل المصور الذي لم يتجاوز الدقيقة الواحدة، حضوراً مكثفاً لعدد من عناصر الهيئة ومجموعة من المتجمهرين حول فتاة قبض عليها أمام مجمع النخيل مول (شرق الرياض)، تتعرض للضرب من جانب العنصر الممسك بها، وهي ملقاة على الأرض تصرخ، وسط دعوات من المتجمهرين بالكف عن ضربها وإطلاق سراحها.
وفي التسجيل المتداول على الإنترنت، توسل أحد الحضور إلى عضو الهيئة قائلاً: «لا تقتل البنت. ستموت»، لكنه أجابه: «لا تقلق. نحن حريصون عليها أكثر منك»، قبل أن تتمكن الفتاة من الإفلات منه، في محاولة منها للهرب، إلا أنها تعرضت لركلة من شخص آخر، أسقطتها أرضاً.
وفي الوقت الذي أكدت فيه شرطة الرياض لـ«الحياة» أمس، أنها لم تتلق أي تفاصيل عن الواقعة حتى تحرير هذا الخبر، قال المتحدث باسم هيئة الرياض محمد السبر لـ«الحياة» إنه «يجري التحقق من ملابسات الحادثة من جميع جوانبها، وسيتم اتخاذ اللازم وفق النتائج حسب الأنظمة والتعليمات».
وقال شاهد عيان لـ«الحياة» إنه شاهد الفتاة وهي تهرب من قبضة أحد عناصر الهيئة باتجاه الشارع الآخر، إلا أنه تمكن من الإمساك بها، على رغم توسلاتها للناس بلهجة محلية «أنا في وجهكم».
وأضاف شاهد العيان أن «الحادثة بدأت عندما خرجت فتاتان من مجمع تجاري لإيقاف سيارة أجرة، فلاحظت دورية الهيئة أن شباباً يحومون حولهما، فدار نقاش بين الدورية والفتاتين، على إثرها هربت إحداهما، وبقيت واحدة في قبضة الهيئة تمهيداً لاعتقالها، بعد أن عجزت عن الهرب. إلا أن المثير للاستغراب أن أحد الشباب الذين كانوا يتحدثون مع الفتاتين، أسهم مع عناصر جهاز الدورية في تعنيف الفتاة، ربما لأنه كان حانقاً عليها، لأسباب مجهولة. لكن الهيئة التي استفزها المشهد، ألقت القبض عليه، فيما تمكن أحد المواطنين من إخلاء سبيل الفتاة والهرب بها من ساحة المشهد».
وأثارت الحادثة جدلاً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي أمس، عبر «وسم» أنشئ لهذا الغرض بعنوان «هيئة الرياض تسحل فتاة» كال فيه مواطنون اتهامات للهيئة بمعاملة الفتاة بطريقة وحشية ومنافية لشعار الهيئة الذي تعمل من أجله. وقال «مواطن»: «مهما كان فعل الفتاة ليس لك الحق يا رجل الهيئة أن تقوم بهذا الفعل أمام الناس... عمل الهيئة لا يوجب سحب النساء»، وقال متهكماً بعضو الهيئة: «قال أنا أحرص منك عليها! بأي حق تهينها وتضربها وتسحبها في الشارع أمام الناس؟».
إلى ذلك، أثارت قضية «اعتقال دمية» سافرة، من جانب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الخرج أول من أمس، الكثير من السخرية اللاذعة التي طاولت جهاز الهيئة، باعتبار أن الدمى كذلك لم تسلم من اجتهادات عناصر الهيئة. وكانت «الدمية» أثارت حفيظة رجال «الهيئة» أثناء وجودها في حفلة افتتاح أحد المحال التجارية بمدينة الخرج، إذ قام عناصر الهيئة بنقل الدمية لمركز تابع للهيئة.

وقال مؤيدون للهيئة، إن مصادرة «الدمية» يهدف في النهاية إلى الحفاظ على أخلاقيات المجتمع وحماية الفضيلة، باعتبار أن «الدمية» كانت تقوم بحركات غير أخلاقية بحسب محضر ضبط الدمية الذي أعده مركز هيئة الخرج.
وأوضح محضر الواقعة، الذي اطلعت عليه «الحياة» أن هيئة مركز الخالدية في مدينة الخرج «تلقت بلاغاً عن وجود دميتين أمام أحد المحال التجارية، الأولى على شكل رجل، والثانية على شكل فتاة تقوم بالتميع بحركات غير مقبولة، ويقفان أمام محل تجاري ما تسبب في تجمع المارة حولهما بشكل كبير». وبحسب المحضر فإن عناصر الهيئة «وجدوا داخل الدمية الخاصة بالفتاة رجلاً متنكراً وأنه تمت مناصحته، وأن ذلك يدخل في التشبه المخالف شرعاً ونظاماً، وأبدى ندمه وطُلب منه مراجعة المركز لإكمال الإجراءات».

"العمل": لا يوجد أي منشأة محمية من عقوبات "حماية الأجور"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13844413

الرياض -
أعلنت وزراة العمل اليوم (الأحد) أنها أوقفت جميع خدماتها منذ شهر عن إحدى الشركات العملاقة بسبب عدم دفعها أجور عامليها أشهراً عدة، مؤكدة أنه لا يوجد أي منشأة محمية من عقوبات برنامج حماية الأجور.
وذكرت «وكالة الأنباء السعودية» (واس) أن وزارة العمل أكدت متابعتها لما تداولته وسائل التواصل الاجتماعي في شأن عدم التزام عدد من المنشآت بدفع الأجور لعامليها، منها منشأة عملاقة، مشيرة إلى أن المنشأة غير محمية من برنامج حماية الأجور، أسوة بغيرها من المنشآت المخالفة.
وأضافت الوزارة أنها تلقت شكاوى عدة من مجموعة من العاملين في المنشأة تفيد بعدم استلام مرتباتهم لأشهر عدة، لافتة إلى أنها تحققت من صحة الشكاوى وفقاً للإجراءات المتبعة، واتخذت في حينها الإجراءات النظامية، وأخضعت المنشأة للتفتيش والمتابعة، إضافة إلى مخاطبة عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة بهذا الشأن لإكمال اللازم.
وشددت الوزارة على أنها ستطبق الإجراءات النظامية على جميع المنشآت المخالفة، وأنها لن تتهاون في حق أي منشأة لا تلتزم بدفع الأجور لعامليها من دون استثناء.

شرطة مكة: المعتدي على "زمزوم" نفذ جريمته بالتعاون مع زوجته

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1126703

جدة - ضيف الله المطوع

إلحاقاً لما صرح به الناطق الإعلامي لشرطة منطقة مكة المكرمة العقيد عاطي القرشي حيال قيام شخص بالاعتداء على آخر.. حيث أنه تم بتوفيق الله القبض على المتهم بنشر مقطع فيديو عبر شبكات التواصل الإجتماعي بعنوان "زمزوم يُهان" والتي يظهر فيها المتهم وهو يعتدي على آخر بالضرب والشتم وهو مقيد ، حيث تمكنت الجهات الأمنية المختصة بشرطة محافظة جدة من تحديد هوية الجاني والقبض عليه بمدينة الرياض بالتنسيق مع شرطة منطقة الرياض ، وقد أقر المتهم وهو سعودي الجنسية بجريمته التي قام بتنفيذها بالتعاون مع زوجته .
وأكد الناطق الإعلامي لشرطة منطقة مكة المكرمة بأن رجال الأمن قادرون بإذن الله ، وبما يتوفر لديهم من قدرات مهنية وفنية وتقنية، على الوصول لكل من يتورط في ارتكاب الجرائم أو مخالفة الأنظمة والقبض عليهم لنيل جزاؤهم العادل.

شوريّ يدعو رجال الشريعة والقانون للدفاع عن قضايا المملكة الاستراتيجية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1126762

دعا عضو مجلس الشورى د. فهد بن حمود العنزي رجال الشريعة والقانون لأخذ دورهم والدفاع عن القضايا الإستراتيجية للمملكة.
وقال د. العنزي إن المملكة أخذت على عاتقها الدفاع عن قضايا العرب، واتباع سياسة الحزم تجاه كثير من القضايا التي تمثل بيئة خصبة للتدخلات، من بعض الدول غير الراغبة في استقرار العالم العربي، وكذلك بعض الدول التي استثمرت الأحداث السياسية والاضطرابات الأمنية من أجل أن تجد لها موطئ قدم فيها، من أجل إحداث مزيد من الفرقة ونشر الطائفية المقيتة، وهذه الدول أعجز من أن تواجه المملكة بشكل مباشر، ولذلك تلجأ إلى نشر الإشاعات والأكاذيب، وتأليب المنظمات التي تعتمد على هذه الإشاعات والأكاذيب لتبلور موقفها تجاه المملكة، دون أن تكلف نفسها عناء التحقق من صحتها. وحث عضو مجلس الشورى رجال الشريعة والقانون في المملكة على وجه الخصوص أن يأخذوا دورهم للوقوف في وجه المتربصين والحاقدين، الذين تحركهم بعض المنظمات المشبوهة لتشويه صورة المملكة، وذكر أن مثل هذه المحاولات هي أوهن من أن تحقق أهدافها، ولكن مع ذلك لا ينبغي إهمالها، وإنما الرد عليها من خلال المخلصين الذين يجب أن تكون لهم مساهمات في إبراز الصورة الحقيقية والمشرفة للمملكة، وهذا لا بد له من جهد وطني تقوم عليه مبادرات فردية من رجال القانون والمتخصصين فيه، بالتنسيق مع الجهود التي تقوم به الجهات الرسمية والأهلية المختلفة. وذكر العنزي أن المملكة لديها أنظمة مشرفة تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء، والتي تمثل المنهج الذي اختارته ليكون حاكماً على كل أنظمتها وأعمالها، كما أن هذه الأنظمة تفوق مثيلاتها في كثير من الدول، مثل نظام الإجراءات الجزائية، ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ونظام مكافحة غسل الأموال، وغيرها من الأنظمة.

1.5 مليون سعودي ينتظرون موافقة مجلس الوزراء على "40 ساعة أسبوعية

بعد موافقة الشورى

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 29 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/658722

محمد سعيد الشريف - جدة:

يترقب ما يقارب مليون ونصف مليون سعودى يعملون فى القطاع الخاص تفاعل مجلس الوزارء مع قرار تخفيض ساعات العمل فى الوقت الذى يؤكد خبراء ومختصون أن تخفيض ساعات العمل الى 40 ساعة أسبوعية مع اليومين إجازة سيؤدي الى تقريب الفجوة بين القطاع العام الذي يعمل 35 ساعة اسبوعيًا والقطاع الخاص الذي يعمل 48 ساعة اسبوعيًا مشيرين الى أن المعيار العالمى لقياس إنتاج العامل هو 6 ساعات يوميا فى حين لا تزيد انتاجية المحلى عن 4 ساعات .

رئيس اللجان العمالية نضال رضوان يؤكد أن المعيار العالمي للعمل في الدول المنتجة هو 6 ساعات عمل في 24 ساعة وأن خفض ساعات العمل الى 40 ساعة وزيادة الإجازة الاسبوعية الى يومين سوف يكون اكبر داعم للاقتصاد السعودي واكبر حل للبطالة الموجودة في مجتمعنا خاصة ان ساعات العمل الطويلة أحد أهم أسباب عزوف الشباب عن العمل في القطاع الخاص وتفضيل العمل في القطاع الحكومي ولا ننسى الآثار السلبية على مجتمعنا من عمل السعوديين ساعات عمل طويلة وعلى ترابط الاسرة وتربية الابناء خاصة بالنسبة الى المرأة العاملة كما ان ساعات العمل الطويلة تحدّ من فرص عمل المرأة وتزيد من نسب الامراض والضغوطات النفسية على العامل بالاضافة إلى أنها تقلل من إنتاجية العامل نتيجة الارهاق والجهد الزائد.

ويضيف كلنا يعرف انه بسبب ساعات العمل الطويلة فإن أغلب العمال لا يستطعون أداء معاملاتهم الشخصية والاسرية لدى الجهات الحكومية والمالية خاصة في ظل عدم توفر مواصلات عامة تمكن أحد افراد اسرته بأدائها نيابة عنه . ويتابع رضوان أن تخفيض ساعات العمل سيؤدي الى تقريب الفجوة بين القطاع العام الذي يعمل 35 ساعة اسبوعيًا والقطاع الخاص الذي يعمل 48 ساعة اسبوعيًا.

تخفيض ساعات العمل ويومان إجازة سيساعد بشكل رئيس في تحول القطاع الخاص من قطاع طارد للعمالة الوطنية الى جاذب لها، ويجعل القطاع هو الخيار الاول لطالبي العمل المواطنين بدلاً من القطاع العام.

ويشير رضوان الى أن تخفيض ساعات العمل سيؤدي الى تحقيق الاستمرارية والاستقرار للعمالة الوطنية في القطاع الخاص وتخفيض التسرب الى القطاعات الأخرى وهو مطلب رئيس لأصحاب العمل. وزيادة الإجازة الأسبوعية تؤدي الى تخفيض استهلاك الطاقة سواء في الكهرباء او الوقود. كما أنها تقلل من التكاليف التشغيلية لصاحب العمل. وتمنح الفرصة للراحة واسترجاع النشاط والعمل في اليوم التالي براحة نفسية تؤثر ايجاباً على انتاجية العامل كما ان زيادة الإجازة الأسبوعية تؤدي الى قيام العامل السعودي بزيارات متعددة الى مسقط رأسه في القرية او المدينة الصغيرة وهو ما يؤدي الى زيادة حركة البيع والشراء في هذه القرى والمدن وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي وخلق فرص عمل للمحليين وخفض نسبة الهجرة الى المدن الرئيسة وتخفيض الضغط على البنى الاساسية لها ولا ننسى انه سوف تجعل العامل الوافد بصفة عامة والمتزوج منهم بصفة خاصة ينفق جزءًا من دخله داخل السوق السعودية ويخفض المبالغ الطائلة التي يتم تحويلها من المملكة الى الدول الاخرى. وتعطيه فرصة لتطوير ذاته وبالتالي تطوير مساهمته في الانتاج.

أما رئيس لجنة الموارد البشرية فى غرفة جدة الدكتور سمير حسين فيرى أنه رغم ان نظام العمل الحالى لم يحدد ساعات العمل وانما وضع سقفا أعلى له وهو 48 ساعة اسبوعيا الى أنه فى حالة إقرار مجلس الوزراء 40 ساعة اسبوعية فانه سوف يجبر ارباب العمل فى كيفية رفع انتاجية العامل لان الاعتقاد السائد لدى كثيرين منهم ان العمل لساعات طويلة سوف يزيد الانتاج ومن ثم يرفع الارباح أو المبيعات هو اعتقاد ليس فى محله لافتا الى ان انتاجية العامل فى السعودية لو تم قياسها لن تزيد عن4 ساعات لإظهار حقيقة التستر الموجود فى سوق العمل وخاصة فى المنشآت الصغيرة .
المحامى خالد أبو راشد يتوقع ان القرار فى حال تم الموافقة عليه فى مجلس الوزراء سيكون تعديلا جديدا فى نظام العمل ورغم انه تنظيمى الا انه سوف يكون محفزا للسعوديين للانضمام للقطاع الخاص خاصة وان ساعات العمل تدخل فى عدة قضايا عمالية أبرزها احتساب الوقت الاضافى.

يستكمل مناقشة التوصيات حول تقرير "الإسلامية" غداً

"الشورى": مراجعة معايير خطيب الجمعة.. والعمر لا يقل عن 40 عاماً

إنشاء جهاز استثماري مستقل يرتبط بمجلس الشؤون الاقتصادية

التنسيق لوضع إستراتيجية وطنية للأمن الفكري وقائياً وعلاجياً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160208/Con20160208823323.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
علمت «عكاظ» أن لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في مجلس الشورى تبنت توصية مقدمة من عضو المجلس المهندس مفرح الزهراني تطالب بإعادة النظر في معايير اختيار خطيب الجمعة، مع التأكيد على أن لا يقل عمره عن 40 سنة، إضافة إلى توصية أخرى بتحسين وتطوير مواقيت العمرة وإيجاد نموذج موحد لجميع المواقيت الستة.
ويستكمل مجلس الشورى غدا الثلاثاء مناقشة التوصيات الجديدة للجنة بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعام المالي 1436/1435، ومنها مطالبة العضو خليفة الدوسري بإنشاء جهاز استثماري مستقل عن وزارة الشؤون الإسلامية لإدارة الأوقاف وربطه بمجلس الشؤون الاقتصادية، فيما اقترح زميلاه الدكتور أحمد الزيلعي والدكتور أحمد الغامدي في توصيتهما تضمين تقرير الوزارة معلومات عن حالة الأوقاف في جدة التاريخية وضوابط تأجيرها، بينما دعت توصية العضو الدكتور حمزة الشريف إلى ضرورة العناية بدور الوزارة في الشؤون الإسلامية الخارجية.
ويتقدم الدكتور محمود البديوي بتوصيتين تنصان على دعوة الشؤون الإسلامية إلى التنسيق مع رعاية الشباب لتفعيل دور تنفيذ البعد الوقائي من خطر الانحراف الفكري والأخلاقي بين أوساط الشباب وتأصيل الانتماء للوطن، وحثها على العمل الفوري لتهيئة المساجد المنتشرة على الطرق السريعة بما يليق بها، خاصة طريق الهجرة الذي يربط بين المدينة المنورة ومكة المكرمة.
كما يتقدم العضوان الدكتور حاتم المرزوقي والدكتورة مستورة الشمري بتوصية تطالب بوضع برامج للعمل الخيري بهدف تنظيم وتكامل الجهد الأهلي والحكومي في العناية ببيوت الله وتعميرها وصيانتها، فيما يتقدم الأعضاء الأميرة موضي آل سعود وعطا السبيتي والدكتور محمد القحطاني والدكتورة هيا المنيع، بتوصية جاء فيها «على وزارة الشؤون

الإسلامية التنسيق والتعاون مع مؤسسات الدولة التعليمية والثقافية والإعلامية والشبابية وهيئة حقوق الإنسان لوضع إستراتيجية وطنية للأمن الفكري ببعديه الوقائي والعلاجي».

وكان المجلس قد صوت الأسبوع الماضي (الثلاثاء) على عدد من توصيات اللجنة وهي المطالبة باعتماد التكاليف اللازمة للمساجد التي لم تشملها عقود الصيانة والنظافة ونسبتها 81% من إجمالي عدد المساجد القائمة، كما طالب الوزارة باعتماد تكاليف المرحلة الثانية من نظام المعلومات الجغرافية (GIS) لإحصاء المساجد وترقيمها وتوثيق معلوماتها ومعلومات منسوبيها، وكل ما يتعلق بمعلومات الصيانة.

«الخطاب المتشدد» يدفع بتوصية لإستراتيجية الأمن الفكري

علمت «عكاظ» من مصادر مسؤولة في مجلس الشورى أن التوصية الخاصة بوضع إستراتيجية وطنية للأمن الفكري ببعديه الوقائي والعلاجي، والتي يناقشها الشورى غدا (الثلاثاء)، بررها مقدموها أعضاء المجلس (الأميرة موضي بنت خالد، الدكتورة هيا المنيع، الدكتور محمد القحطاني، وعطا السبيتي) بضعف دور الأسرة في مواجهة التطرف والتشدد الفكري، وبعد بعض الخطاب الديني عن منهج الوسطية كأبرز مسوغات التوصية.

وأوضحت المصادر أن أن مسوغ التوصية (حصلت «عكاظ» على نسخة منها)، تضمن أيضا تزايد ظاهرة التطرف والتشدد التي أدت إلى الإرهاب، وبروز تحديات فكرية أمام المجتمع تسببت في أعمال إرهابية طالت الجميع، وضرورة خلو عقول المجتمع ككل، والشباب على وجه الخصوص من أي فكر منحرف ولا يتفق مع الشريعة الإسلامية ومتطلبات التطور واستيعاب المتغيرات.

وأشارت المصادر إلى أن مقدمي التوصية شددوا على الحاجة لرؤية وطنيه معاصرة تستوعب المتغيرات وحتمية التطور لاستيعاب احتياجات المجتمع وحاجته للتقدم والتطور دون الإخلال بثوابت الدين أو التمسك بالأعراف والعادات باسم الدين، مع ضرورة تكريس ثقافة الانتماء الوطني.

ووفقا للمصادر فإن التوصية تدعو إلى العمل على بناء قيم وتوجهات اجتماعية موضوعية «مثل احترام الآخر والحوار والتعايش بين أفراده دون تمييز طائفي أو قبلي أو نوعي أو إقليمي»، كما يشير مقدمو التوصية إلى الحاجة لبناء منظومة تحضر سلوكي وممارسات اجتماعية تزيد من التعايش بين أفراده وعدم الاكتفاء بالتحضر المادي.

وتهدف التوصية إلى التنسيق والتعاون مع مؤسسات الدولة التعليمية والثقافية والإعلامية والشبابية وهيئة حقوق الإنسان لوضع إستراتيجية وطنية للأمن الفكري ببعديه الوقائي والعلاجي.

مطالبة «التجارة» باستقطاب الكوادر النسائية المؤهلة

يناقش مجلس الشورى في جلسته غدا (الثلاثاء) تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي 1436/1435.

وطالبت لجنة الاقتصاد والطاقة في مجلس الشورى، وزارة التجارة والصناعة باستقطاب الكوادر النسائية المؤهلة للعمل في الوزارة والقطاعات التي تشرف عليها، والسعي إلى معالجة انخفاض عدد المصانع المنتجة مقارنة بالتراخيص الصادرة لها خلال مدة زمنية محددة.

وذكرت اللجنة في مسوغات التوصية وفق ما نشرته «عكاظ» مسبقا (2016/1/25)، أن 373 مصنعا فقط بدأت التنفيذ والإنتاج من أصل نحو 8690 ترخيصا صناعيا تم منحها خلال سنوات خطة التنمية التاسعة، أي أن نسبة المصانع المنتجة لا تتجاوز 5%.

كما طالبت اللجنة الوزارة بالإسراع في تحديث الأنظمة التي تختص بتحسين بيئة النشاط التجاري والصناعي في المملكة، وتحديث رؤيتها الإستراتيجية لقطاعي التجارة والصناعة.

رفع مستوى الإفصاح عن أكبر «المُلاك» في السوق المالية

يصوت مجلس الشورى غدا على توصيات اللجنة المالية بشأن تقرير الأداء السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي 1436/1435هـ، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر الأعضاء.

ومن أبرز هذه التوصيات، رفع مستوى الإفصاح عن أكبر 20 مالكا لكل شركة من الشركات المدرجة بالسوق، والذي يقتصر في الوقت الراهن على من يمتلك 5% فأكثر لكل شركة.

وتطالب اللجنة الهيئة بالعمل على ترسيخ ثقافة الحوكمة وأهمية الالتزام بموادها وقواعدها لدى كبار التنفيذيين وأعضاء مجالس إدارات الشركات.

كما يصوت المجلس على توصية تنص على تنشيط أدوات الدين (كالسندات والصكوك) وتنويعها عند قيم تكون في متناول الأفراد والمؤسسات، إضافة إلى الإسراع في استكمال الإجراءات اللازمة لإدراج سوق الأسهم السعودية في مؤشر (إم إس سي آي) للأسواق الناشئة.

التصويت على منح
نوط مكافحة الإرهاب
يصوت مجلس الشورى غدا (الثلاثاء) على مقترح إضافة بند جديد للمادة الثانية من نظام الأنواط العسكرية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 47 وتاريخ 1407/8/25 بشأن منح نوط مكافحة الإرهاب، مقدم من عضو المجلس اللواء علي التميمي، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء ومقترحات أثناء مناقشة المقترح في جلسة سابقة.
من جهة ثانية، يناقش مجلس الشورى تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروع نظام جمع التبرعات وصرفها في الوجوه الخيرية داخل المملكة، والمعاد إلى المجلس لدراسته عملا بالمادة 17 من نظامه.
كما يتضمن جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مشروع اتفاقية بين حكومتي المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية من أجل إدارة واستثمار المياه الجوفية في طبقة الساق الديسي.

مستجدات نظام العمل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160208/Con20160208823441.htm

ظم مكتب عمل محافظة الخبر ممثلا في قسم شؤون المرأة العاملة مؤخرا، ورشة عمل حول «مستجدات نظام العمل»، لمناقشة التعديلات الجديدة التي طرأت على نظام العمل في المملكة وما يرافقه من حقوق وواجبات واستعراض مقارنة شاملة للمواد التي تم التعديل عليها.

ملتقى لتوظيف المعوقين بعسير

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 29 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=252088&CategoryID=5

أبها: نجلاء صلاح الدين 2016-02-08 1:40 AM
يقيم مركز جمعية الأطفال المعوقين في منطقة عسير الملتقى الخامس لتوظيف المعوقين والمعوقات غدا في مقر المركز الساعة 10 صباحا. وأوضح منسق العلاقات العامة والإعلام في الجمعية سعد العلياني، أن الملتقى من ضمن برامج الجمعية التي تعنى باهتمام رئيس مجلس إدارة الجمعية الأمير سلطان بن سلمان، ويهدف إلى المساهمة في توفير فرص وظيفية للمعوقين والمعوقات في أكبر القطاعات الحكومية والخاصة.

الخلع لامرأة استغلها زوجها ماديا للارتباط بأخرى

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 29 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=252042&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي 08-02-2016 AM 12:57

في الوقت الذي أكد فيه أحد المستشارين القانونيين ارتفاع قضايا الخلع في المحاكم، أصدرت محكمة الأحوال الشخصية بجدة حكمها بأحقية امرأة بالخلع من زوجها بعد أن استغلها ماديا بغرض الزواج من أخرى. وأصدر ناظر القضية حكمه بالخلع مع عدم إلزامها بدفع أي مبالغ مالية مثل المهر أو النفقة، وذلك بسبب ما لحق بها من أضرار نفسية وجسدية ومالية ثبتت لدى المحكمة.

استغلال

أقامت السيدة قضية ضد زوجها تطلب فيها الخلع، وذلك لما لحق بها من ضرر جسدي ونفسي نتيجة سوء معاملة الزوج لها طيلة فترة زواجهما منذ عامين، حيث استنفذت كافة المحاولات لصلح زوجها وجميعها باءت بالفشل. وقالت إن زوجها كان يستغلها ماديا ويفرض عليها دفع مبلغ إليه يقدر بـثلاثة آلاف ريال شهريا بحجة مساعدته في دفع إيجار الشقة التي يقيمان فيها. وأوضحت أنها لم تعلم أنه كان يخطط للزواج من أخرى، مشيرة إلى أنه كان يجبرها على أخذ تمويل شخصي من أحد البنوك، مدعيا أنه يريده في تسديد بعض الديون عليه، وأوهمها أنه في حال عدم تسديد تلك الديون فإنه سيدخل السجن. وأضافت: "حينما رفضت ذلك لكون المبلغ المطلوب يقدر بـ 200 ألف، دأب على ضربي والاعتداء والتلفظ علي، ما أجبرني على تنفيذ ما يرغب فيه وأخذ المبلغ، لكي اكتشف بعد 5 أشهر أنه تزوج علي بواسطة أموالي".

حكم لمصلحة الزوجة

تقدمت الزوجة إلى محكمة الأحوال الشخصية لطلب الخلع بعد أن رفض الرجل تطليقها، ومن خلال الجلسات التي عقدت قدمت صاحبة القضية كافة الأدلة والقرائن التي تؤيد موقفها، فلم يكن أمام الزوج إلا الإنكار، مدعيا أنها تغار من زوجته الثانية وأن الدعوى كيدية والأدلة المقدمة غير صحيحة.

بعد ذلك، أحال ناظر القضية الأمر إلى لجنة الصلح والتحكيم وذلك بهدف تقريب وجهات النظر وإفهام الزوج أن ما قام به من استغلال لزوجته ماديا غير مقبول، وبعد إصرار الزوجة على الخلع وتمسك الزوج بعدم إعطائها حريتها وحصولها على الطلاق، وحسب ما تقدمت به في الجلسة الأخيرة من أدلة جديدة تثبت ما لحق بها من ضرر نفسي وجسدي طيلة فترة الزواج، أصدر ناظر القضية حكما يقضي بقبول الخلع من الزوج وعدم إجبار المرأة على دفع أي مبالغ إليه مثل المهر أو نفقة الزواج.

ارتفاع القضايا

يكشف المحامي والمستشار عاصم الملا لـ"الوطن" أن هناك ارتفاعا في قضايا الخلع في المحاكم خلال العام الحالي، حيث تقدر نسبتها حاليا 40% من مجموع القضايا الأسرية، موضحا أن أغلب أسباب الخلع الحالية في محاكم الأحوال الشخصية تكون لأسباب غير مقنعة ومع ذلك يحكم لصالح الزوجة بقبول الخلع.

وأضاف الملا أن شروط قبول الخلع تتضمن أن يكون الزوج ممن لا يؤدون فروض الصلاة وغيرها من العبادات، وكذلك الضرب والإهانة والشتم للزوجة، وأيضا ثبوت أن الزوج يعاني من مرض أو عيب خلقي، أو أنه من مدمني المخدرات أو المسكرات، وعند ذلك تتقدم الزوجة بالأدلة التي تثبت صحة كلامها، بالإضافة إلى التقارير الطبية التي تدعم من موقفها وهنا يتم الخلع. وأوضح أن مبالغ الخلع في العادة لا تتجاوز قيمة المهر بمعني أن تدفع الزوجة نصف المهر.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

خفض ساعات العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 29 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/02/08/article_1028361.html

علي الجحلي

أرجو أن ينهي قرار مجلس الشورى الجدل المتواصل حول عدد ساعات العمل في الأسبوع الذي طال. أدى ارتفاع ساعات العمل إلى كثير من السلبيات في مجال القوى البشرية في القطاع الخاص، وإلى جدل مستمر سببه عدم تعاون كثير من منظمات القطاع الخاص في ضمان حقوق أقرتها أغلب دول العالم.

الغريب أن كثيرا من الشركات اعتبرت تغيير الإجازة من الخميس والجمعة إلى السبت والأحد فرصة ثمينة للاستمرار في سياسة يوم الإجازة الوحيد، دون أن تعوض منسوبيها عن ساعات العمل الإضافية التي يمكثونها في مكان العمل وهذا سلوك كان لا بد من أن تتعامل معه جهات تنظيم العمل في البلاد دون الحاجة إلى العودة إلى المشرعين.

المهم أن دخول مجلس الشورى على الخط سيكون الحافز المهم لضمان مرور التشريع وتطبيقه على كل مكونات القطاع الخاص، وهذا سيؤدي بالتأكيد إلى نتائج إيجابية هي في الغالب لمصلحة الموظفين.

الهدف الأهم من هذا التشريع – في رأيي – هو ضمان انضمام أعداد أكبر من المواطنين للعمل في القطاع الخاص.

معروف أن أغلب الشركات والمؤسسات التي تلزم موظفيها بساعات عمل أكثر من أربعين ساعة في الأسبوع هي الأقل جاذبية، خصوصاً إذا كانت ساعات العمل تعني أن يبقى الموظف في مكان العمل ستة أيام في الأسبوع.

مرد هذه الإشكالية أن المواطن ملزم بأداء مسؤوليات أسرية واجتماعية حتى شخصية، والعمل لستة أيام يحرمه تحقيق مراده. بل إن الأسر التي تعاني هذه الإشكالية تستمر معاناتها سنين طويلة بحكم المواطنة.

عندما يلتزم العامل الأجنبي بالعمل لستة أيام في الأسبوع، هو يفعل ذلك لأنه على قناعة بأن هذه الحالة مؤقتة وسيأتي اليوم الذي يعود فيه إلى بلاده، ويمارس حياته الطبيعية، أما السعودي فلن تصبح الوظيفة بالنسبة إليه مهنة ومكانا ضامنا للمستقبل، ولهذا سيبقى في انتظار الفرصة التي يخرج فيها من موقعه الوظيفي المزعج هذا.

أتوقع زيادة كبيرة في نسبة سعودة الأعمال إن تم إقرار هذا التشريع وإلزام جميع الشركات والمؤسسات بتطبيقه لأنه الوسيلة الأهم في استقطاب وإبقاء المواطنين. حال مشابهة تماماً لما يحدث في أغلب دول العالم حيث يطالب المواطنون بساعات عمل أقل، ليضمن الاقتصاد مزيدا من الاستقرار الوظيفي لأبناء البلاد.

المدينة

طابور توظيف وهمي!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 29 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/658689

عبد الله منور الجميلي

زِحَـام وطابور طويل لشباب سعوديين جاءوا من مسافات بعيدة يحملون وُرَيْقَـاتِ مؤهلاتهم، وقبل ذلك الأمل بالحصول على وظيفة (أيِّ وظيفة) تنقذهم من مستنقع البطالة.

تلك صُـور نطق به تقرير بَـثَّــتــهُ صحيفة الرياض يوم الثلاثاء الماضي يسلط الضوء على المعرض الرابع للتوظيف الذي نظمته الغرفة التجارية الصناعية بأبها.
وبحسب ذلك التقرير فأغلب الشباب رأوا أن ذلك المعرض في العديد من أجنحته إنما جاء لمجرد التسويق لكليات ومعاهد خاصة، ومنهم مَـن أكد أن الكثير من الوظائف لاتتناسب مع مؤهلات المتقدمين، أو أن رواتبها ضعيفة جداً، لاتكفل الحَدّ الأدنى من لقمة العيش!
آراء أولئك الشباب المساكين فيها التأكيد بأنّ أغلب مشاركات ومؤسسات وشركات القطاع الخاص في معارض التوظيف ليس فيها فُـرَصٌ وظيفيةٌ حقيقة، بل أجنحتها لمجرد الدعاية أو إثبات الحضور أمام الجهات الرسمية المعنية، هذا إذا عرفنا أنه من المضحك المبكي أن بعض المندوبين الذي يعرضون الوظائف على السعوديين هم مِـن إخواننا الوَافِـدين!
وهنا إذا أردنا (مشاركة فاعلة للقطاع الأهلي أو الخاص في توظيف أبناء الوطن) فالخطوة الأولى القضاء على ظاهرة (السَّعْـوَدة الوهمية) التي لجأت إليها بعض الشركات؛ لتحقيق مستويات مقبولة في هذا الميدان تَـضْـمنُ لها أمَـاناً من العقوبة، واستمراراً لإفادتها من خدمات وزارة العمل!
ومعظم تلك الوظائف الوهمية تذهب لأبناء وبنات أقارب وأصدقاء أصحاب الشركات والمؤسسات ليقبضوا منها مكافآت أو رواتب بلا عَـمَـل؛ وبالتالي فإن ما تحقّق من نِـسَـب السعودة قد تكونُ أرقاماً زائفة، فمعدلات البطالة (فِـعْـلياً) في ازدياد!
أخيراً للوصول لمحطة سَـعْـودة جادة هناك اقتراح بإنشاء (بنك موحد لوظائف القطاع الخاص)، يُـربط بـ (هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة)، وبه تُـسَـجِّـلُ الشركات والمؤسسات الوظائف التي تحتاجها، أو ما لديها من شَـواغِـر، بعدها يَـتِـمْ توجيه الشباب لها بعد تسليحهم بالدورات اللازمة لطبيعة العمل!

كاريكاتير

الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 29 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م

https://www.aleqt.com/2016/02/08/article_1028311.html

الوطن al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 29 ربيع ثانى 1437هـ - 8 فبراير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6943